



بقلم: د. يحيى المتوكل

## حوكمة الشركات :

# من أجل دعم الاستثمار الداخلي والخارجي باليمن

**وزير  
الصناعة  
والتجارة  
اليمني**

الحكومة منذ سنة 1995 في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية لتبسيط الإجراءات الإدارية وتهيئة الظروف الملائمة للقطاع الخاص اليمني والأجنبي ، وذلك لتوسيع مشاركته في كافة الميادين الاقتصادية والأنشطة الاستثمارية لبلوغ الأهداف التنموية المنشودة. ولكن رغم هذه الإصلاحات يبقى الاستثمار الداخلي والخارجي باليمن دون المستوى المطلوب ، ولا يساهم بدرجة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي لليمن .

إن تحسين بيئة الأعمال باليمن ليست مسؤولية الحكومة اليمنية فقط ، بل هي مسؤولية المجتمع اليمني ككل على اختلاف شرائحه ، بما في ذلك القطاع الخاص الذي يعد الركيزة الأساسية والعمود الفقري لمشروع التنمية الاقتصادية بالبلاد. فالقطاع الخاص

يواجه اليمن جملة من التحديات الاقتصادية من أبرز مظاهرها انتشار الفقر والبطالة والاعتماد المفرط على الاستيراد والمساعدات الخارجية من أجل تلبية الاحتياجات الداخلية ، نتيجة تدني الإنتاج الزراعي والصناعي وضعف القدرة على استغلال الموارد المتاحة بالداخل. ولذا فإن الوضع الراهن في اليمن يستوجب حلولاً جذرية ويستدعي تضافر الجهود من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني ووضعها في المسار الصحيح لتحقيق التنمية المستدامة .

إن الحكومة اليمنية تعي تمام الوعي أن تبني إصلاحات اقتصادية وتحسين بيئة الأعمال باليمن أمر أساسي لتشجيع الاستثمار الداخلي وجذب الاستثمار الخارجي الذي من شأنه أن يساهم في دفع النمو الاقتصادي والحد من البطالة والفقر. ولقد شرعت

اليمني يتحمل مسؤولية كبيرة تتمثل في ضرورة تطوير وتنظيم آليات عمله من أجل تكريس مبادئ الشفافية والحد من الفساد والتقليل من مخاطر الأزمات، الأمر الذي يضمن استمرارية الشركات ويحفظ حقوق المستثمرين.

إن غياب أو ضعف تطبيق حوكمة الشركات بالمؤسسات اليمنية، بما في ذلك مؤسسات القطاع الخاص، لمن بين أكثر العوامل التي تحد من تدفق الاستثمار باليمن، لأن المستثمر يتحاشى المغامرة باستثمار أمواله في محيط لا تتوافر فيه الضمانات الكافية ومقومات النجاح، خاصة منها تلك المتعلقة بالحوكمة الرشيدة. وعلى هذا الأساس فإن الامتثال لمبادئ الحوكمة أمر لا بد منه لضمان تطوير مردود الشركات ودعم التنافسية وجلب الاستثمار بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.

إن دليل حوكمة الشركات اليمني - والذي تم إطلاقه في شهر مارس من سنة 2010- بجهود من نادي رجال الأعمال اليمني، وبمساعدة من مركز المشروعات الدولية الخاصة، يعد مكسباً مهماً يمكن بفضله الرقي بمؤسسات القطاع الخاص اليمني إلى مستوى عالمي في مجال تطبيق أفضل ممارسات حوكمة الشركات. ويبقى إصدار دليل حوكمة الشركات مرحلة أولى يجب أن يعمل القطاع الخاص بعدها على ترجمة ما جاء فيه من قواعد إلى آليات تطبق على أرض الواقع، حتى يبرهن للمستثمرين على أن القطاع الخاص اليمني دخل في مرحلة نضج، وأنه لا خوف على أموالهم إن قرروا الاستثمار بمشاريع باليمن.

إن التزام الشركات بمبادئ حوكمة الشركات سيشكل نقطة تحول لصالحها، وسيتمكن من توفير أحد المتطلبات الضرورية واللازمة لسوق الأوراق المالية، والذي تسعى اليمن لبعثه منذ مدة لجلب رؤوس الأموال وتوفير السيولة لبعث المشاريع. كما أن تبني الشركات اليمنية لمبادئ حوكمة الشركات سيعزز بيئة الأعمال باليمن، وسيحسن

صورة اليمن في التقارير الدولية، إذ تحتل حالياً مرتبة متأخرة في مؤشر حماية المستثمرين من جراء عدم التزام الشركات بمبادئ حوكمة الشركات.

إن الالتزام بقواعد ومبادئ الحوكمة من قبل المؤسسات والشركات العائلية يعد طوق نجاة لها، كونها تساعد على تنظيمها داخلياً - بغض النظر عن أصحاب الملكية - وتحد من الصراعات، وتنظم العلاقات بين كافة أصحاب المصلحة. كذلك تقدم الحوكمة حلولاً لمسألة التوارث بين الأجيال، خاصة وأن أكثر أنواع مؤسسات القطاع الخاص انتشاراً باليمن هي من المؤسسات العائلية، التي كثيراً ما تتحلل بطول الجيل الثالث لانعدام آليات فض النزاعات الداخلية، والتي يضمنها الامتثال لمبادئ حوكمة الشركات.

وحتى تبرهن الحكومة اليمنية - ممثلة في وزارة الصناعة والتجارة - على تشبثها بمبادئ حوكمة الشركات وتشجيعاً لمؤسسات القطاع الخاص على تبني ما ورد بالدليل، فإنها قررت إنشاء جائزة خاصة بحوكمة الشركات اليمنية ستمنح للشركات والمؤسسات التي تثبت تطبيقها لأفضل الممارسات في مجال حوكمة الشركات.

ولتحقيق مزيد من التقدم في هذا المجال، فإن الحكومة اليمنية تدعو إلى تبني خطة وطنية - بشراكة مع نادي رجال الأعمال اليمنيين، ومركز المشروعات الدولية الخاصة - لدعم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، ومساعدة المؤسسات اليمنية للتحويل إلى شركات قائمة على مبادئ وقواعد الحوكمة الرشيدة، ويشمل كذلك البنوك وشركات التأمين.

وسوف تقوم الحكومة اليمنية بمواصلة جهودها من أجل دعم الشراكة مع القطاع الخاص من أجل تحسين بيئة الاستثمار، وتوفير الأرضية التي تمكن المستثمرين اليمنيين والأجانب من الاستثمار باليمن في أفضل الظروف، ومن بين ذلك دعم ثقافة حوكمة الشركات بالمؤسسات والشركات اليمنية.